الباب السادس

أمريكا وأفريقيا

obeikandl.com

obeikandl.com

نبذة عن تاريخ العلاقات الأمريكية الأفريقية

بعد الحرب الباردة ، لم تظهر الولايات المتحدة اهتماما كبيراً بدول القارة الأفريقية ، بسبب انشغالها بالصين وجنوب شرق آسيا ودول شرق أوربا ، فالسنوات الأولى بعد انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩ كانت تمثل مرحلة انتقالية في السياسة الأمريكية ولقد شاعت أفكار بوش حول النظام الدولي الجديد ، بوصفها نظرية عالمية للعلاقات الدولية ، لكنها لا تتناول القضايا القارية أو الإقليمية بسياسات محددة ويبدو للوهلة الأولى أن القيمة الإستراتيجية لأفريقيا في السياسة الأمريكية اقترنت بظاهرة الحرب الباردة ، وانتهت بنهايتها ، خصوصاً بعد ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة.

و لقد رأت سوزان رايس ، مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية في إدارة بيل كلينتون أن الولايات المتحدة تعتمد بصورة كبيرة على القارة الأفريقية في البترول والمعادن الإستراتيجية لذا توزع الاهتمام الأمريكي على جميع الأقاليم الغنية بالنفط والمعادن الحيوية كما اتسمت السياسة الأفريقية لواشنطن خلال إدارة كلينتون بالحذر في معالجة الأزمات والقضايا الأفريقية ، معتمدة على سياسة رد الفعل لمواجهة تطور الأزمات في القارة ، لاعتقادها أن التدخل المباشر المحفوف

بمخاطر الفشل قد يؤدي إلى نتائج عكسية في مجال السياسة الداخلية الأمريكية لاحقاً بين جورج بيرسُن ، نائب مساعد وزير الطاقة الأسبق قائلا: لا يمكن للعلاقات الأمريكية- الأفريقية التجارية إلا وأن تصبح أوثق في المستقبل .

إن القيمة الجيوسياسية لأفريقيا ، تشكل عنصراً حيوياً في السياسة الخارجية الأمريكية لذا تشجع واشنطن المنظمات الإقليمية الأفريقية التي تستهدف تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي ، مثل منظمة مجموعة الدول في غرب أفريقيا إكواس ومنظمة التنمية الأفريقية سادك في الجنوب الأفريقي التي تضم ١٤ دولة ، اللتان تشكلان قيمة إستراتيجية في تحديد المواقف الأمريكية تجاه الكوارث الطبيعية واندلاع الأزمات والنزاعات وقضايا حفظ السلام وضمان الأمن والاستقرار وحماية مصادر الطاقة النفطية فالنظام الاقتصادي الدولي للعولمة شجع الأقاليم الأفريقية على الانفتاح على الاقتصاديات العالمية وإتباع سياسات اقتصاد السوق وتنفيذ شروط البنك الدولي والنقد الدولي، إضافة لانتقال الدول من نظام الحزب الواحد إلى التعدد السياسي للاستجابة لمفاهيم الليبرالية الجديدة .

- تأسيس قوات الاستجابة للأزمات الأفريقية حيث أطلقت واشنطن فكرة تأسيس قوة عسكرية سميت افريكوم سرعان ما استبدلت بهيئة باسم

مبادرة الاستجابة للازمات الأفريقية التي حددت مهمتها الرسمية فى التدريب على المحافظة على السلام والمساعدة الإنسانية على أن تكون المعدات المستخدمة غير قاتلة وفي الواقع ترمي المبادرة الأفريقية إلى تحديث عمل القوات المسلحة في البلدان الأفريقية ومطابقته للمعايير الأمريكية خصوصاً في مواجهة ظاهرة الإرهاب في أفريقيا ، كما تهدف أيضا إلى تفادي تكرار كارثة ما حدث للأمريكيين في الصومال.

-إعلان برنامج المساعدة بعد أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١ حيث ضاعفت الولايات المتحدة من استثمارها العسكري في أفريقيا بعد أن قدمت لها الحرب على الإرهاب الحجج الضرورية لذلك حيث أكد الرئيس جورج بوش خلال جولته الأفريقية في يوليو ٢٠٠٣ قائلاً لن ندع الإرهابيين يهددون الشعوب الأفريقية أو استخدام أفريقيا قاعدة لتهديد العالم لقد أعادت إدارة جورج بوش في ربيع عام ٢٠٠٢ ، تنظيم المبادرة الأفريقية لتصبح (أكوتا) ، الذي بات يضم إضافة إلى هدف الحفاظ على السلام والمعونة الإنسانية ، تدريبات هجومية مخصصة لوحدات المشاة النظامية والوحدات الصغيرة وفق نموذج الوحدات الخاصة وكذلك الإعداد للتأقلم مع بيئة معادية وباتت القوات الأفريقية مزودة بتجهيزات هجومية موحدة ولم تعد واشنطن تتحدث عن أسلحة غير قاتلة كما في زمن المبادرة الأفريقية بل صار التركيز يدور على التعاون الهجومي

وانطلاقا من يناير ٢٠٠٤ ، بدأ الجيش الأمريكي في نشر إمكانات عسكرية ضخمة لدعم معركة السلطات المحلية ضد الجماعة السلفية للدعوة والجهاد وذلك في إطار برنامج المساعدة العسكرية لمبادرة الساحل الذي دخل حيز التنفيذ منذ نوفمبر ٢٠٠٣ وقد رصدت له في عام ٢٠٠٤ موازنة بلغت ٦.٥ مليون دولار ويقضي البرنامج المذكور بتقديم العون إلى مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا في مكافحتها التهريب والمجرمين الدوليين والحركات الإرهابية وبناء على ماتقدم ، يمكن اختصار عناصر الإستراتيجية الأمريكية في أفريقيا فى محورين أساسيين هما:

- الوصول غير المحدود إلى الأسواق الأساسية ومصادر الطاقة وغيرها من الموارد الإستراتيجية .

- التأمين العسكري لسلامة طرق المواصلات ، خصوصاً السماح بإيصال المواد الأولية إلى الولايات المتحدة.

السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا

إن النمط العام الذى يميز السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا قبل بداية الحرب الباردة اتسم بالعزلة وكف الأيدى عن التدخل فى الشئون الداخلية للقارة،ويكفى أن نشير إلى الوقوف الأمريكى الصامت تجاه مؤتمر برلين

عامى ١٨٨٤ - ١٨٨٥،الذى تم بمقتضاه تقسيم أفريقيا بين القوى الاستعمارية الأوروبية ويبدو أن عدم الرغبة أو حتى عدم الخبرة هى التى وقفت وراء هذه السياسة الأفريقية للولايات المتحدة وعليه فقد واجهت هذه السياسة معضلة حقيقية مع بداية فترة الحرب الباردة فى أواخر الأربعينات،وأكد هذا المعنى جورج ماجهى مساعد وزير الخارجية للشرق الأدنى والشئون الأفريقية بقوله إننا لسنا فى موقع يمكننا من ممارسة المسؤولية بشكل مباشر تجاه أفريقيا، إننا نفتقد الرغبة فى تحمل المسؤوليات التى يقوم بها الآخرون وعلى أى حال فإن المبادئ التى نؤمن بها والالتزامات الحاكمة لحركتنا فضلا عن عدم خبرتنا أسهمت جميعها فى عدم تحملنا لهذه المهام - ويمكن القول بشكل عام أن الدبلوماسية الأمريكية تجاه أفريقيا فى ذلك الوقت واجهت مشكلات أساسية

أولها: أنها كانت بشكل مباشر

ثانيها: أنها كانت تؤمن بالدور المحورى للقوى الأوروبية فى مستعمراتها الأفريقية السابقة

ثالثها: اعتقد كثير من الأمريكيين أن ممارسة التمييز العنصر داخل الولايات المتحدة ذاتها ستقود إلى رد فعل غاضب بين صفوف المثقفين الأفارقة على أن رياح التحرر الوطنى التى هبت على أفريقيا منذ

الخمسينات دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر فى سياساتها السابقة تجاه أفريقيا، وبالفعل أرسل الرئيس أيزنهاور فى عام ١٩٥٧ نائبه ريتشارد نيكسون إلى أفريقيا حيث زار ثمانى دول دفعة وحدة من أجل تحليل الأوضاع المتغيرة والمتسارعة التى شهدتها القارة فى ذلك الوقت،وقد أكد نيكسون فى تقريره على أهمية الاستقلال والتحرر الوطنى بالنسبة للأفارقة وطالب أيضا بضرورة أن تعترف كافة إدارات الحكومة الأمريكية بالأهمية المتزايدة لأفريقيا بالنسبة للمصالح الأمريكية واقترح نيكسون أن يتم تعيين مساعد مستقل لوزير الخارجية للشئون الأفريقية، وأن يتم توجيه الاستثمارات الأمريكية إلى أفريقيا فى نفس الوقت الذى تتوقف فيه أمريكا عن ممارسة التمييز العنصرى حتى تكسب ود وتأييد الأفارقة ويمكن القول أن نيكسون رغم اعترافه باستمرار الدور الأوروبى المهيمن فى أفريقيا وضرورة التشاور والتنسيق مع القوى الأوروبية فإنه أكد على ضرورة صنع سياسة أمريكية مستقلة تجاه أفريقيا واتساقا مع هذا التصور الجديد ظهرت خلال عقد الخمسينات مجموعة من المنظمات الأهلية الأمريكية المهتمة بأفريقيا، ومع ذلك اللجنة الأمريكية الخاصة بأفريقيا والمعهد الأمريكى الأفريقى، ومجلس الشئون الأفريقية وأيا كان الأمر، فإن اعتبارات الحرب الباردة وسعى الولايات المتحدة إلى احتواء المد الشيوعى فى أفريقيا قد استحوذت جميعها على اهتمامات صانع القرار الأمريكى

فالرئيس كيندى الذى أبدى تعاطفاً ملحوظاً مع القوى الوطنية المناهضة للاستعمار فى أفريقيا البرتغالية، وقف مكتوف اليدين بسبب الاهتمام الأمريكى بقواعد حلف الناتو فى المنطقة، وعلى الرغم من تزايد السخط الدولى على نظام التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا فإن الرئيس ريجان لم يستطع أن يواجه حكومة بريتوريا العنصرية بسبب خشيته من تزايد النفوذ الشيوعى فى المنطقة، بل إن الولايات المتحدة استمرت فى تأييدها لكافة التنظيمات والقوى التى ينظر إليها على أنها تناضل من أجل الحرية مثل مقاتلى جبهة يونيتا فى أنجولا على أن التقارب الأمريكى السوفيتى الذى بدأت خطواته الأولى عام ١٩٨٤ باجتماع كل من ريجان وجروميكو كان يعنى فى أحد دلالاته أن الحرب الباردة قد أفل نجمها وأوشكت على الانحسار،ويعنى ذلك أن التطورات التى شهدها النظام الدولى قد مهدت الطريق أمام الإدارة الأمريكية لإعادة النظر فى سياستها تجاه أفريقيا ولعل وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق يوضح ذلك المعنى بقوله خلال سنوات الحرب الباردة الطويلة لم تتحدد سياستنا الأفريقية بناء على الطريقة التى نؤثر بها على أفريقيا ولكن بما تحققه من مصالح لكل من واشنطن وموسكو، على أنه مما يحمد له اليوم أننا تجاوزنا مرحلة تبنى سياسات قائمة فقط على حماية خطوط التجارة القريبة من أفريقيا بغض النظر عن مصالح الشعوب الأفريقية

وليس بخاف أن قائمة المصالح والأهداف القومية التى كانت تشكل السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا اشتملت على أربع قضايا أساسية هى:

ـ احتواء الشيوعية ٠

ـ حماية خطوط التجارة البحرية ٠

ـ الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام ٠

ـ دعم ونشر القيم الليبرالية خاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان٠

وإذا كانت خبرة العلاقات الأمريكية منذ الستينات تعكس رؤى أمريكية متباينة تجاه القارة الأفريقية فإن نهاية الحرب الباردة قد أحدثت تغيرات جذرية فى تلك الرؤى وأيا كان الأمر، فإنه يمكن القول أن المتغيرات الدولية الجديدة التى سارت فى اتجاه العولمة الأمريكية، أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا من خلال التركيز على التجارة كأداة للاختراق، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد وقد اتضحت ملامح إدارة كلينتون فى تأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة

فلقد خضعت السياسة الأفريقية للولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة لعملية تقويم وإعادة ترتيبها لأولوياتها وأهدافها ولا يخفى أن عملية التقويم والتمحيص تلك دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل من أبرزها: ـ

ازدياد أهمية المرتكزات الاستراتيجية التى تقوم عليها العلاقات الأمريكية الأفريقية فى عصر العولمة الأمريكية فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجى للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دوما إلى التأكيد على أهمية أفريقيا فى منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة وتغير التصور الخاص بأفريقيا الذى ظل مسيطر فترة طويلة حيث طرأ تغير ملموس فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادى،وهذا من وجهة النظر الأمريكية ولقد وصل إلى السلطة عدد من القيادات الجديدة التى حاولت أن تدعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة وقد واكب ذلك تزايد الاهتمام الأمريكى بغزو الأسواق التى تضم نحو سبعمائة مليون نسمة وتغير الرؤى والتصورات فى الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التى تعانى منها مناطق معينة فى أفريقيا مثل الجنوب الأفريقى ومنطقة البحيرات العظمى وشرق أفريقيا فقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكى أهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادى فى أفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية فى المنطقة وإعادة تقويم السياسة الفرنسية فى أفريقيا حيث أضحت الحكومة الفرنسية تسعى إلى انتهاج سياسة أكثر قارية وهو ما تمثل فى اجتماعات القمة الفرنسية الأفريقية الفرانكوفونية التى أصبحت تضم دولاً غير ناطقة بالفرنسية فى نفس الوقت الذى

اقتنعت فيه الإدارة الأمريكية بأن سياسة المساعدات التى تنتهجها القوى الأوروبية الكبرى قد أخفقت (١)

أهداف أمريكا

من خلال تحليل الخطاب السياسى لكبار المسؤولين فى الإدارة الأمريكية نشير إلى هدفين رئيسيين وهما: -

الهدف الأول:

ويتمثل فى دفع عملية الاندماج الأفريقى فى الاقتصاد العالمى ولدعم هذه الغاية، فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية أساسية هى: تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الأفريقية التى تقوم على إنهاء رحلة المساعدات المالية وإحلال مرحلة التبادل التجارى محلها، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية فى القارة ودعم النظم التى تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطى وفقا للتصور الأمريكى خاصة فى المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية فى القارة والعمل على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقى بما يحقق الأمن

١- السياسة الدولية عن مقال د٠ حمدى عبدالرحمن- بتصرف

والاستقرار وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

الهدف الثانى:

ويتمثل فى حماية المصالح الأمريكية الحيوية خاصة الاعتبارات الأمنية، وعليه فإن الإدارة الأمريكية تولى اهتماماً كبيراً لقضايا انتشار الأسلحة، ودعم بعض الدول لأنشطة تقع فى إطار التصور الأمريكى للإرهاب وقضايا أخرى محل اهتمام أمريكى مثل تدفق المخدرات والجريمة الدولية وانهيار البيئة ومن اللافت للنظر حقا أن مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية سوزان رايس قد أكدت على أن جولات أولبرايت فى أفريقيا تسعى إلى تقويم المبادرات والسياسات الأفريقية على ضوء الهدفين السابقين ويمكن إجمال أهم مجالات الاهتمام الأمريكي بأفريقيا فى: -

١ - المجال الاقتصادى: ويمكن تلمس أهداف التحرك الاقتصادى الأمريكى الجديد فى أفريقيا من خلال التقرير الذى صدر فى منتصف عام ١٩٩٧ بعنوان تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا الذى أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة فى مقدمة الدول الصناعية الكبرى التى تستفيد من الفرص الجديدة فى أفريقيا واستناداً إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على دمج أفريقيا فى

الاقتصاد العالمى من خلال تشجيع الدول الأفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة وهو الأمر الذى يحقق نمط التنمية المستدامة بما يخلق فى النهاية فرصاً أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية فى القارة وقانون النمو والفرص فى أفريقيا، وهو الذى وافق عليه الكونجرس فى إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول أفريقيا ويعد هذا القانون منافساً لاتفاقية لومى المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبى ومنطقتى الكاريبى والباسيفيك وسياسة المساعدات الأمريكية تجاه أفريقيا إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التى ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات لا تعنى إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية المقدمة للقارة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادى والسياسى فى المنطقة والاستفادة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية فى أفريقيا مثل جماعة تنمية الجنوب الأفريقى ـ السادك ـ والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ـ الأكواس

٢ ـ المجال الأمنى: إذ يعد هذا المجال من ابرز ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا ـ ويمكن أن نشير فى هذا الخصوص إلى المرتكزات الآتية:

أ ـ تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية فى منطقتين على جانب كبير من الأهمية وهما منطقة البحيرات العظمى ومنطقة القرن الأفريقى الكبير مع

الاعتماد على قيادات أفريقية جديدة تتسم بولائها الواضح للولايات المتحدة كما ظهر ذلك جليا فى مؤتمر عنتيبى الذى عقده كلينتون مع زعماء ست دول أفريقية وهذه السياسة تسعى كذلك إلى محاصرة النظم الأفريقية المعادية لأمريكا مثل السودان وليبيا ومن المؤشرات التى تؤكد هذا التوجه الأمريكى أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة أولبرايت وضعت على قائمة زيارتها الأفريقية فى أكتوبر ١٩٩٩ الاجتماع بأركان المعارضة السودانية، وعلى رأسهم جون جارانج زعيم الفيصل الرئيسى فى حركة التمرد السودانية، وكذلك التنسيق ما بين المبعوث الأمريكى للسودان هارى جونسون وممثل منظمة الإيجاد الكينى دانيال موبيا ويأتى ذلك كله فى إطار عدم تمثيل الجانب الحكومى الرسمى فى السودان

ب - تشكيل قوة تدخل أفريقية لمواجهة الأزمات وذلك استناداً إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الأفريقية وتتمثل الرؤية الأمريكية لهذه القوة فى العمل من أجل تعزيز القدرة الأفريقية على مواجهة الأزمات الإنسانية وتحديات حفظ السلام أما الدور الأمريكى فينحصر فى التدريب وتوفير المعدات اللازمة والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات فى الدول المختلفة وتتألف هذه القوة من وحدات قوامها ما بين عشر آلاف إلى اثنى عشر ألف جندى أفريقى بقيادة ضباط أفارقة مؤهلين ومن الدول المشاركة فى هذه القوة السنغال وأوغندا ومالاوى ومالى وغانا وأثيوبيا

ج - التركيز على قضايا الإسلام السياسى، إذ طرحت عملية تفجير السفارتين الأمريكيتين فى كل من كينيا وتنزانيا ورد الفعل الأمريكى المتمثل فى توجيه ضربات عسكرية لكل من السودان وأفغانستان تساؤلات عديدة حول الحرب المعلنة بين الولايات المتحدة وحركات الإسلام السياسى وعلى رأسها تنظيم القاعدة وعلى الرغم من أن تاريخ الصراع والتنافس بين حركة الإسلام السياسى والغرب عموما قديم ومعلوم، إلا أنه من الملاحظ منذ نهاية الثمانينات ازدياد حدة هذا الصراع خاصة مع إصرار الغرب على البحث عن عدو استراتيجى بديل للاتحاد السوفيتى ٠

٣ - المجال السياسى: من الملاحظ أن إدارة الرئيس كلينتون قد رفعت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سياستها الجديدة تجاه أفريقيا وهى تستخدم فى ذلك مجموعة من الأدوات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة الوقف القومى من أجل الديمقراطية ووكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة فى الخارج، ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة تولى اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى، وهو ما يعكسه اهتمامها بنظم ليست بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقى وأنها فى سعيها لتحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة فى أفريقيا موالية للغرب عموماً وللولايات المتحدة بشكل خاص وأنها تستفيد من إمكانات العولمة الأمريكية فى تسويق نمط الحياة

الأمريكية وطرح قضايا معينة مثل دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدنى ويلاحظ بصفة عامة أن السياسة الأمريكية تعول فى المجالات السابقة على التنظيمات الإقليمية الأفريقية فى تحقيق أهداف الشراكة الجديدة مع أفريقيا فإذا نظرنا إلى منطقة الجنوب الأفريقى نجد أن جماعة تنمية الجنوب الأفريقى السادك أضحت أداة محورية فى دعم التعاون التجارى والأمنى بين دول المنطقة، وتهتم الولايات المتحدة اهتماما بالغا بهذا الإطار التنظيمى الإقليمى، ويتضح ذلك من متابعة حركة التجارة الأمريكية من دول السادك حيث بلغت عام ١٩٩٤ أكثر من سبعة مليارات دولار وفى عام ١٩٩٧ وقعت الإدارة الأمريكية اتفاقا مع وزراء مالية السادك بشأن تنمية العلاقات التجارية الأمريكية مع دول المنظمة وتنظر فى إطار التجمع الإقليمى إلى جنوب أفريقيا باعتبارها حليفا استراتيجيا، حيث أن كلتا الدولتين تشتركان فى عدد من الأهداف السياسية العامة سواء داخل دولة جنوب أفريقيا ذاتها أو فى المنطقة بأسرها إذ تمثل جنوب أفريقيا ثانى أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة فى أفريقيا وتفضى عملية تقويم السياسات والمواقف الأمريكية تجاه منطقة الجنوب الأفريقى إلى القول بأن جمهورية جنوب أفريقيا ستظل الشريك الرئيسى للولايات المتحدة فى أفريقيا والقوة المحورية التى يعتمد عليها فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادى فى النظام الإقليمى لدول الجنوب الأفريقى وتعد الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا الأكواس

بمثابة الآلية المؤسسية لدعم جهود التعاون الإقليمى بين دول المنطقة ولكن نيجيريا تمارس دوراً محورياً وقائداً فى هذه الجماعة وهو ما ظهر جليا فى قيادتها لقوات الإيكوموج فى ليبريا وسيراليون، وعلى الرغم من العقبات التى تعترض عملية التحول الديمقراطى فى نيجيريا ذاتها، فإنها تمثل أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة فى أفريقيا قاطبة كما أنها تعد ثالث مصدر للنفط المتجه للولايات المتحدة بعد كل من المملكة السعودية وفنزويلا وعلى سبيل المثال بلغت قيمة الواردات الأمريكية عام ١٩٩٤ من البترول النيجيرى ومشتقاته نحو ٤٤ مليار دولار يدفع ذلك إلى القول بأن السياسة الأمريكية تسعى إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فى غرب أفريقيا من خلال إعادة تقويم سياستها مع نيجيريا بما يحقق عودة الحكم المدنى لهذه الدول الأفريقية

السياسة الأمريكية ودائرة النيل

لاشك أن تاريخ التدخل الأمريكى فى منطقة البحيرات العظمى معلوم خاصة بعد استقلال أنجولا عام ١٩٧٦ وانتهاجها الفلسفة الماركسية اللينينية، حيث استهدفت السياسة الأمريكية منطقة البحيرات العظمى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية طيلة سنوات الحرب الباردة فالموقف الأمريكى من الأنظمة الحاكمة فى المنطقة قد تغير مع أواخر أعوام

الثمانينات وبداية التسعينات حيث سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق هدفين أساسيين:

أولهما: يتمثل فى إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية فى وسط أفريقيا والثانى: يرتبط بمحاربة وعزل نظام حكم الجبهة الإسلامية فى السودان ولقد عملت الولايات المتحدة على تقوية وتعزيز روابطها العسكرية والاقتصادية مع أوغندا ورواندا تحت حكم الجبهة الوطنية التى تمثل أقلية من التوتسى وذلك منذ أوائل التسعينات وقد شملت هذه الروابط تقديم مساعدات عسكرية مهمة لكل من البلدين من خلال:-

- برنامج المبيعات العسكرية الخارجية وهى مبيعات حكومية يديرها البنتاجون ٠

- برنامج المبيعات التجارية وهى مبيعات خاصة تقوم بها شركات الأسلحة وينظمها البنتاجون ٠

- السماح بنقل فائض المعدات الحكومية من قبل البنتاجون ٠

- برنامج التعليم والتدريب العسكرى الدولى٠

وقد وافقت الولايات المتحدة على الدور الأوغندى الذى أسهم فى إنهاء حكم الأغلبية من الهوتو فى رواندا وكذلك دور الحكومتين الرواندية والأوغندية بعد ذلك فى الصراع الذى شهدته جمهورية

الكونغو الديمقراطية، وأفضى إلى انتصار تحالف قوى المعارضة بقيادة لوران كابيلا فى مايو ١٩٩٧، وعلى الرغم من عدم وجود أية دلائل تشير إلى مساندة أمريكية لقوات كابيلا فإن الولايات المتحدة كانت تبارك التدخل الأجنبى فى شئون الكونغو بحجة دعم حركة التحول الديمقراطى بها ٠

كما يمكن القول أن التطورات التى شهدتها منطقة القرن الأفريقى فى أوائل التسعينات قد أدت إلى ظهور ترتيبات إقليمية جديدة فانهيار أثيوبيا منجستو - والصومال سياد برى - واستقلال إريتريا أسهم فى إعادة ترتيب ميزان القوى بين السودان وجاراتها، وعلى صعيد آخر، فإن تاريخ التعاون الأمريكى الأثيوبى قديم ومعروف منذ العهد الإمبراطورى، وربما يكون أحد الأهداف غير المعلنة للسياسة الأمريكية فى المنطقة هو التأثير على الخزان المائى خاصة فى منطقة النيل الأزرق والنظر إلى قضية المياه باعتبارها ورقة ضغط يمكن إثارتها فى إطار الترويج لمقولة حرب المياه فى القارة الأفريقية فلقد سبق أن عارضت الولايات المتحدة مع أثيوبيا فى إجراء العديد من الدراسات والأبحاث لاستصلاح الأراضى وتوليد الكهرباء على النيل الأزرق خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣، ولعل ذلك الإجراء الأمريكى كان يطرح فى أحد دلالاته محاولة الضغط على الإدارة السياسية لمصر الناصرية آنذاك وليس بخاف أن الوجود الأمريكى منذ ذلك الحين يحاول تحقيق هذا الهدف وهو يرتبط دوما

بالوجود الإسرائيلى حيث تسعى الدول العبرية من خلال استراتيجية حلف المحيط، إلى محاصرة الأمن القومى العربى خاصة المصرى والسودانى، وطبقا لكريستيان توردينى فإن الخطط الإسرائيلية المتعلقة بالبحيرات العظمى ومنابع النيل عموماً لا يقتصر الهدف من ورائها على فتح ثغرة فى خطوط الأمن القومى والمائى العربيين من خلال أثيوبيا وإريتريا، بل يتجاوز ذلك إلى جعل أبواب المنطقة مغتوحة أمام المصالح الأمريكية .

وتسعى الحكومة الأمريكية أيضاً إلى تغيير نظام الحكم القائم فى السودان حيث فرضت إدارة كلينتون عقوبات اقتصادية على السودان مع منحها فى الوقت نفسه دعما كبيراً لدول الجوار الجغرافى والثقافى المحيطة بالسودان وتعتمد الإدارة الأمريكية فى تحقيق هذه السياسة على قادة كل من أثيوبيا وإريتريا وأوغندا بالإضافة إلى بول كاجامى رئيس رواندا، وهم الذين يمثلون من وجهة النظر الأمريكية الجيل الجديد من القادة الأفارقة الذين يعملون بدأب على تحقيق طموحاتهم القومية والإقليمية المشتركة .

إن المدقق فى السياسة المصرية يلاحظ أنها لا تتفق تماماً مع السياسة الأمريكية المعلنة وهو ما يدعو إلى ضرورة الحوار والتفاهم بين الجانبين المصرى والأمريكى ومع ذلك فإن التفكيرالاستراتيجى الأمريكى الذى يقبل باندماج جنوب السودان المستقل فى إطار تجمع

القرن الأفريقى الكبير يتعارض ولا شك مع المصالح المصرية فى المنطقة وعلى الرغم من الانشقاق الذى حدث بين جناح المؤتمر الشعبى بزعامة الترابى وجناح المؤتمر الوطنى بزعامة البشير، الأمر الذى انتهى بالإطاحة بالترابى نفسه ووضعه رهن الاعتقال فى أعقاب توقيعه مذكرة تفاهم مع فصيل جون جارانج،فإن الإدارة الأمريكية برئاسة جورج دبليو بوش لم تعبأ بهذه التطورات الداخلية المهمة على الساحة السودانية واستمرت على نهجها المتشدد فى التعامل مع السودان ٠

الطموحات الأمريكية في منطقة الصحراء

تعللت أمريكا بأحداث ٢٠٠١/٠٩/١١ للتخطيط لإقامة قواعد عسكرية في أفريقيا وكانت أمريكا ولا زالت تستغل قاعدة طانطان في المغرب، وأثنت الحكومة المغربية على الأهداف الإنسانية النبيلة للقوات الأمريكية في المغرب التي قدمت كمية من اللوازم المدرسية لمصلحة تلاميذ إحدى المدارس الإبتدائية بالمدينة(١) ، وكان قائد قوات الحلف الأطلسي في أوروبا، الجنرال الأمريكي جونز قد صرح، في مارس ٢٠٠٣، قائلا:لم يعد بمقدور أمريكا أن تبقى بعيدة عما يحدث في أفريقيا، وليس بوسع

١-وكالة أنباء المغرب العربي ٢٠٠٥/٠٤/٠٧

القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع، انطلاقا من البحر لقد آن لها أن تحط في اليابسة، في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء، التي أصبحت مرتعا للجريمة والإتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض سيطرتها ومراقبتها ولعبت القاعدة العسكرية الأمريكية في طانطان المغربية دوراً هاماً في إدارة عمليات التجسس بمنطقة الساحل والصحراء، وفي تقريب النزاعات المسلحة من دول المغرب العربي إضافة إلى الحرب الأهلية الدامية والمدمرة التي دامت ١٠ سنوات في الجزائر، وتزامن تصريح الجنرال الأمريكي جونز مع تدخل قوات الكومندوز المغربية لإفشال محاولة انقلاب في موريتانيا، قادها الضابط ولد حنانا، سنة ٢٠٠٣. ومنذ سنة ٢٠٠٥ بدأ الحديث والتسريبات المقصودة عن مشروع إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة في أفريقيا المعروف باسم أفريكوم، وتركيز قواعد عسكرية أمريكية حول منطقة الصحراء وتزامن ذلك مع اشتداد التوتر في المنطقة والعمليات المسلحة واختطاف الرهائن، وهذا من شأنه أن يكثف التواجد العسكري الخارجي، ويفتح باب التدخل العلني للإمبريالية، باسم مكافحة الإرهاب، ويؤخر عمليات التنمية الإقتصادية وبرامج الصحة والتعليم، لفائدة السكان هذا إذا كانت للحكومات برامج اجتماعية أصلا وفي مرحلة لاحقة، اعتبرت أمريكا أن انتشار الإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات والرقيق، والهجرة غير النظامية، والأنشطة غير الشرعية في الصحراء،

مصدر للمخاطر الأمنية والإرهابية، ويكمن الخطر في وضع الإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات، في نفس منزلة ا لذا تستنتج أمريكا أن من واجبها الأخلاقي؟ التدخل العسكري المباشر أو بواسطة الحكومات المحلية، من أجل إعادة الهدوء إلى هذه المنطقة الإستراتيجية والغنية بالمعادن والثروات الأخرى وتقترح أمريكا تمويل التدخل العسكري في منطقة الصحراء بواسطة أصدقائها السعوديين، والخليجيين عموما وبعد سقوط رأسي النظامين التونسي والمصري وسقوط نظام القذافي في ليبيا، كثفت أمريكا من مشاوراتها مع حكومات الدول المحيطة بالصحراء، ودعت وزراء خارجية الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر إلى الإجتماع في واشنطن يوم ٢٠١١/١١/١١، لدعم الشراكة الإقليمية لمكافحة الإرهاب واعتبر هذا الإجتماع مكملاً لعدة مؤتمرات سياسية وعسكرية واستخباراتية.